

فيها صور الأشياء ، والذي يجلو القلب ويركبه : هو الإقبال على الطاعة والعبادة مع توحيد القصد ، وإجتماع الهم ومجاهدة النفس ، وقطع علاقة القلب عن الدنيا .. فهذا هو مفتاح أكثر المعارف وأصفاها (١) .

وربما تجاوز فلاسفة الصوفية هذا الحد إلى الزعم بأن المعرفة لا تكون إلا كشفاً ومشاهدة وأن الكشف وحده هو منهج المعرفة ، ويدعون بأن المعارف لا تصح إلا حين يصبح العارف عين المعروف ، والمشاهد عين المشاهد ، وأن الطريق إلى هذه المعرفة هو : إماتة القوى الحسية وإدامة النظر ، وطول الفكرة في عين الشهود ، حتى ينكشف حجاب الحس ، ويشاهد العارف عين الحق فيتحد به ويفنى فيه ،

ويطلع من ثم على عوالم من أمر الله ، ويدرك من حقائق الغيب ما لا يدركه سواه (٢) وكان البسطامي (ت ٢٦١ هـ) يقول : إن الله قد اطلع على قلوب عباده فمنهم من لم يكن يصلح لحمل المعرفة صرفاً فشغلهم بالعبادة ، وأهل المعرفة ليسوا في شغل عن الله بغيره ، وكان يرى أن أحسن حال العبد مع الله أن يكون بلا زهد ، ولا علم ولا عمل ، لأن كل ذلك شاغل عن الله ، وحائل دون الوصول إليه ، فإنه إذا كان بلا شيء كان له كل شيء (٣) .

وينتهي الصوفية إلى أن العقل بمقولته ، وقوانينه محجوب عن هذه المعرفة ، لأنه مقيد بعالم الشهادة ، دون إدراك لسر عالم الغيب الذي لا يدرك إلا نوقاً ، ولا يعرف إلا إلهاماً لأن ما لا يتناهى لا يدركه المتناهى بألة متناهية ، ومن ثم كان منهج الصوفية هو « الذوق » لا العقل ووسيلتهم هو الرياضة والمجاهدة .

وبهذا تجاوزت الفلسفة الصوفية حد الاعتدال الذي نراه في التصوف السني إلى تطرف أو رد فعل متطرف في الجانب المقابل لمنهج العقل .

(١) انظر « إحياء علوم الدين » للغزالي ١ / ٢٠ ، ٢١ / ١٩ .

(٢) راجع مقدمة ابن خلدون / ٤٠٠ .

(٣) راجع « تذكرة الأولياء » ١٠ / ١٦٢ ، وكتابتنا « التصوف بين أنصاره وخصومه » ٣٠٥ وما بعدها .

٤- المنهج العقلي النصي الذوقي :

هذا المنهج - الذى أثرتنا أن نعطيه شيئاً من التفصيل لما يستحقه من اهتمام ، وأن نكتفى به عن عرض المنهج « النص العقلي » عند أهل السنة ^(١) - هو المنهج « الغزالي » فى المعرفة .

هذا المنهج الذى عالج كل أو جل جوانب المشكلة ، وتناول كل أو جل ما فيها من إشكالات بحلول جيدة مقنعة ، ولعل الغزالي بمنهجه هذا كان أقرب إلى المنهج القرآنى الحكيم الذى استلهمه وصاغه صوغاً دقيقاً محكماً ، لولا أنه متفرق فى كثير من كتبه ، ولهذا رأينا أن نجمع متفرق هذا المنهج ، وأن نصوره بقدر ما يتسع له صدر هذا البحث ، وإن كان الموضوع فى حاجة إلى دراسة مستفيضة متأنية .

إن أول ما يستوقفنا من كلام « الغزالي » قوله : « يقل على بسيط الأرض من يستقل فى قواعد العقائد بإقامة الحجة والبرهان ، بحيث يرقبها من حضيض الظن والحسبان إلى يفاع القطع والاستيقان ، فإنه الخطب الجسيم ، والأمر العظيم الذى لا تستقل بأعيانه بضاعة الفقهاء ، ولا يضلح بأركانه إلا من تخصص بالمعضلة الزباء ، لما نجم فى أصول الديانات من الأهواء » ^(٢) .

ولكن ما هو السبيل إلى هذا القطع والاستيقان ؟ هل هو المنهج الحسى بأدواته ووسائله ؟ أو هو المنهج العقلى بمقولاته ومنطقه ؟ أو هو المنهج النصى بأخباره ودلالته ؟ أو هو المنهج الذوقى بإشراقاته ومواجهه ؟ إن الغزالي لا يريد أن يجيب على شئ من هذه الأسئلة مباشرة دون دراسة متأنية ، ونظر مستفيض . لقد نشأ الغزالي وفى عقله سؤال محير ، لا يريد أن يسأل عنه أحداً لأن الناس جد مختلفين حوله وهو « أين الحقيقة ؟ وما هو الطريق إليها ؟ »

وقد اقتضاه ذلك أن يستعرض جميع الإتجاهات الفكرية والدينية لعصره ، وأن يطلع على ما فيها من غور وغائلة ، وأخذ يتقحم كل مشكلة ويسبر غور كل معضلة ^(٣) ، ولكنه لم ينته من هذه الدراسة المستفيضة إلا إلى الشك الذى أطبق على عقله ، واستولى على قلبه حتى وصل به إلى الشك فى الضرورات والبهديات العقلية ، وظل على ذلك وقتاً طويلاً ، حتى أعاد الله له اليقين بها على أمن وطمأنينة

(١) لأن الغزالي من أتتهم ، وسوف تعرض لهذا المنهج من خلال المنهج الكلامى عند الغزالي :

(٢) فضائح الباطنية / ٤ تحقيق نادى فرج / المكتب الثقافى .

(٣) انظر مقدمة كتابيه « المنقذ من الضلال » مقاصد الغلاصة .

ولم يكن ذلك - كما يقول الغزالي - « بنظم دليل ، ولا بترتيب كلام ، بل بنور تذفه الله تعالى في صدره ، وذلك النور هو مفتاح أكثر المعارف ، فمن ظن أن الكشف مقصور على الأدلة المجردة ، فقد ضيق رحمة الله الواسعة » (١) .

وهكذا خرج الغزالي من وهدة الشك بمنهج آخر في المعرفة إلى جانب المناهج المستخدمة من قبل لدى الفلاسفة والمتكلمين ، ولم يكن ذلك من الغزالي نقضاً لمنهج العقل ، أو النقل كما يزعم البعض ، وإنما كان درجة من درجات المعرفة أراد الغزالي أن يقررها لنفسه وللناس ، وأن يصرف وجوههم إليها وينبهم إلى يقين معرفتها ، ولذلك قال : « فمن ظن أن الكشف مقصور على الأدلة المجردة فقد ضيق رحمة الله الواسعة » ومن ثم بدأ الغزالي على أساس من العلم والمعرفة بعلم عصره وفلسفته يصوغ منهجه ، ذلك المنهج الذي يتألف عند الغزالي من اتجاهين :

الإتجاه الأول : اتجاه نقدي سلبي هدام .

الإتجاه الثاني : اتجاه إيجابي بناء .

= أما الإتجاه الأول : فيتمثل في موقفه النقدي من الفلسفة ، وعلم الكلام ، ومذاهب الحشوية ، والباطنية ، والصوفية جميعاً ، وهي الاتجاهات الفكرية ، والدينية التي كانت سائدة لعصره .

١- موقفه من الفلاسفة :

أما موقفه من الفلاسفة - وقد توغل في دراسة منهجهم ومذهبهم إلى الحد الذي جعله يؤلف فيه كتابه « مقاصد الفلاسفة » - فقد ضمنه كتابه الشهير « تهاوت الفلاسفة » هذا الكتاب الذي تصدى فيه للرد عليهم ، وإبطال أدلتهم ، وبيان وجوه تهاوتهم ، وهو يناظرهم فيه بمقتضى قواعدهم ومنهج العقل عندهم .

ولكن الغزالي حين تناول مذهب الفلاسفة ومنهجهم بالنقد لم يرد - كما يظن - أن يلغى العقل الذي هو منهج الفلاسفة مطلقاً ، وأن يقضى عليه قضاء مبرماً ، لأنه يستخدم العقل في جميع مؤلفاته الكلامية ، والمنطقية ، بل والصوفية كذلك حيث يرى أنه لا بد للتصوف من العقل (٢) . ولأنه يستخدم العقل للرد على منهج العقل ، وإنما أراد أن يهدم النظرة العقلية الغالية التي ذهب إليها كل من المعتزلة والفلاسفة ، وأن يشكك في قيمة العقل الجدلي ، والاستدلالي البرهاني الذي يزعم أصحابه الوصول به إلى الحقائق الدينية استقلالاً ، والذي جعلوا منه شريعة عقلية حاکمة

(١) المنقذ من الضلال : ٢٧٤ تحقيق د . عبد الحليم محمود / الانجلو المصرية / ١٩٦٢ م .

(٢) راجع كتابنا « التصوف بين أنصاره وخصومه » ٢٦٢ وما بعدها .

على الشريعة الدينية ، ولم يرد الغزالي كذلك أن يقضى على آرائهم ومبادئهم جميعاً ، لأن بعضها صحيح موافق للدين ، ولأنه يعتقد مثل هذا الآراء وينتصر لها في مواطن كثير من كتبه ومؤلفاته ، وإنما أراد « تكدير مذهبهم والتغيير في وجه أدلتهم بما يبين تهاافتهم ، وينبه من حسن اعتقاده فيهم ، وظن أن مسالكهم نقية من التناقض ببيان وجوه تهاافتهم (١) » .

« ولهذا كان يدخل عليهم دخول مطالب منكر ، لامدع مثبت » (٢) كما يقول الغزالي .

٢- موقفه من المتكلمين :

أما موقفه من المتكلمين فقد ضمنه بعض كتبه : كالجام العوام ، والمنقذ من الضلال ، وإحياء علوم الدين .. وغيرها ، وفي هذه المؤلفات ينعى عليهم الغزالي أموراً كثيرة منها :

أ - سوق كلامهم على مقتضى المراء الجدلي الذي لا يفهمه غيرهم ، لا على مساق الخطاب المقنع الذي يحصل به الإقناع لكل ذي حجة وفطنة ، وإن لم يكن متبحراً في العلوم ، وهؤلاء هم غالب الناس ، والعقيدة ليست لخواص الناس دون عامتهم ، ولا لطائفة دون أخرى (٣) .

ب - وقوفهم بالأدلة عند حد الجدل مما جعل منهجهم قاصراً عن تحقيق الغاية التي يهدفون إليها ، وهي إثبات العقيدة ، وحفظها من تشويش المبتدعين فيها ، والمنكرين لها ، وما جاء في كتبهم منها لا يعدوا أن يكون كلمات معقدة مبددة ، ظاهرها التناقض ، لا يظن الاغترار بها بعقل ، فضلاً عن يدعى دقاتق العلوم (٤) .

ج- خوضهم في استخراج مناقضات خصومهم ، ومؤاخذتهم بلوازم مسلماتهم ، وهذا قليل النفع في حق من لم يسلم سوى الضروريات شيئاً أصلاً .. واشتغالهم بالبحث عن الجواهر والأعراض وغيرها ، وليس ذلك هو مقصود علمهم ، ولذلك لم يبلغ كلامهم فيه الغاية القصوى ، ولم يحصل منه ما يحو ظلمات الحيرة

(١) انظر : « المنقذ من الضلال » ٢٠٢، ٢١٢، ٢١٣ - وه الإسلام والعقل » د. عبدالحليم محمود ٨٢، ٨١ دار المعارف ١٩٨٠ م - ود. محمد يوسف موسى « بين الدين والفلسفة » ٢٢٧ دار المعارف ١٩٥٩ م - وانظر بحثنا « الفلسفة الإسلامية .. مدخل للدراسة والبحث » ٨٢، ٨١ بحولية كلية أصول الدين ، المتوفية ١٤١٣هـ / ١٩٩٢ م .

(٢) تهاافت الفلاسفة ١٣ ، ٧٨ / تحقيق دنيا / دار المعارف / ط ٦ .

(٣) فضائح الباطنية : المقدمة .

(٤) المنقذ من الضلال : ٧ .

بالكلية^(١) ولكن الغزالي مع ذلك لم يهدم منهج المتكلمين بالكلية ، ولم ير أن الكلام عديم الجدوى بالمرّة ، ولكنه علم نافع في بابه ، محقق لمقصود أصحابه^(٢) وإن لم يكن كذلك في حق غيرهم .

٣- موقفه من الحشوية :

أما موقفه من الحشوية فقد تعرض له في أكثر من موطن في كتبه كما في مقدمة كتابيه : « إجماع العوام » و « الاقتصاد في الاعتقاد » وغيرهما ، وهو ينمى عليهم لإيجابهم التقليد في العقائد ، واتباع ظواهر النصوص الشرعية وإن كان ظاهرها يوهم التشبيه والتجسيم « حتى اعتقدوا في الله وصفاته ما يتعالى ويتقدس عنه من الصورة واليد ، والقدم ، والنزول ، والانتقال ، والجلوس على العرش ، والاستقرار وما يجري مجراه .. وزعموا أن معتقدهم فيه هو معتقد السلف »^(٣) .

ويرى أن التقليد واتباع الظواهر لم يكن من الحشوية إلا من ضعف عقولهم وقلة بصائرهم .. فكيف يستتب الرشاد لمن يقنع بتقليد الأثر والخبر ، وينكر مناهج البحث والنظر ؟ ! أو يعلم أنه لا مستند للشرع إلا قول سيد البشر صلى الله عليه وسلم ، مع أن برهان العقل هو الذي عرف به صدقه فيما أخبر ؟ !^(٤) ، ولهذا حاول الغزالي أن يبين مذهب السلف وأن يحدد منهجهم حتى لا يختلط الأمر بين الحشوية والسلفية .

٤- موقفه من التعليمية « الباطنية » :

ولحجة الإسلام أكثر من كتاب في الرد على الباطنية منها كتابه « المستظهرى » أو « فضائح الباطنية » وهو مطبوع مشهور ، و « قواصم الباطنية » ، و « مفصل الخلاف » وغيرها ، وينمى عليهم فيها أموراً كثيرة بلغت بهم درجة الكفر والخروج من الملة^(٥) وفيما ينمى عليهم من ذلك : إبطال الرأى والنظر ، ودعوة الخلق إلى التعليم من الإمام المعصوم ، والزعم بأنه لا مدرك للعلوم إلا بالتعليم ، نظراً لتعارض الآراء ، وتقابل الأهواء ، واختلاف ثمرات العقول ، ومن ثم وجب اتباع الإمام ،

(١) المنقذ من الضلال : ١٣٦ ، ١٣٧ .

(٢) راجع « مقدمة الاقتصاد في الاعتقاد » للغزالي / أو ما بعدها .. تحقيق الشيخ مصطفى أبى العلا / مكتبة الجندي .

(٣) إجماع العوام / المقدمة / القصور العوالم / مكتبة الجندي .

(٤) الاقتصاد في الاعتقاد / ٧ ، ٨ .

(٥) انظر فضائح الباطنية : ١٤٦ ، ١٦٠ .

والاقتداء به ، وإنزاله منزلة الرسول المعصوم صلوات الله وسلامه عليه (١) . ولكن الغزالي لا ينكر مع ذلك القول بالتعليم مطلقاً ، ولكنه يراه ضرورياً لاسيما في مجال العلوم الدينية والذوقية وإنما ينعى عليهم : قَصُرَ منهج المعرفة على التعليم ، وقصر التعليم على الإمام المعصوم ، وإلزام الخلق تعلم الحق ، وتعرف معانى الشرع منه وحده (٢) دون غيره .

٥- موقفه من الصوفية :

ويصوره في كتبه « إحياء علوم الدين » و « التهافت » و « المنقذ من الضلال » و « كمياء السعادة » و « فيصل التفرقة » و « أيها الولد » .. وغيرها ، يتناول فيها مزاعم أدعياء التصوف ، وأصحاب نظريات الاتصال ، والاتحاد ، والحلول ، ووحدانية الوجود ، وإلغاء التكاليف الدينية ، أو إلغاء الشريعة بحجة الوصول إلى الحقيقة ، والاشتغال بالشطح والطامات ، والغرور بالكرامات إلى غير ذلك من الدعاوى العريضة التي لا تدل إلا على خبط في عقول هؤلاء ، وتشويش في خيالهم ، لعدم ممارستهم لعلوم الشريعة ، وعدم رسوخ قديمهم في المعقولات ، وعدم قدرتهم على التعبير عما يعجز عنه التعبير ويُقصرُ دونه الكلام (٣) . كما ينكر عليهم تنكروهم للعقل والاكتفاء عن العقل بالذوق ، بل والادعاء بأن المعرفة لا تأتي إلا من هذا الوجه وليس معنى هذا أن الغزالي ينكر منهج التصوف في الوصول إلى الحقيقة ، بل يراه الطريق الأوثق إليها ، والدرجة العليا فيها .

= وقد أراد الغزالي أن ينتهي من هذا المنهج النقدي إلى ما يأتي :

١- إقناع جمهور المسلمين بأن العقل وحده بغير هداية السماء لا يستطيع الوصول إلى الحقائق الإلهية والعقائد الدينية ، ليمهد نفوسهم ، ويوجه عقولهم إلى الدين بدلاً من العقل الجدلي ، أو المنطقي الذي اغتر به بعض الناس ، وبعدها به عنه .

٢- توجيه الناس إلى الناحية العملية ، إلى جانب الناحية النظرية الفكرية التي استولت عليهم ، واستنفذت جهودهم ، وكانت مثار خلافهم ومنتهى جدلهم .

٣- الرجوع إلى القلب المؤمن المستضيء بنور الإيمان ، والمستعد لفيض الرحمن ، والذي تشرق فيه الحقائق الإلهية نوقاً وكشفاً ، وتلقى فيه إلقاء لاكسبياً ، ليدرك الناس أن وراء العقل وسيلة أخرى من وسائل المعرفة هي أعظمها وأوثقها ، وإن لم

(١) المرجع السابق ٣٧ ، ٧٩ - ١٣١ ، ١٤٢ - ١٤٥ .

(٢) راجع المنقذ من الضلال ١٦٥ - ١٧١ .

(٣) راجع كتابنا ، التصوف بين أنصاره وخصومه ، ٢٧٤ وما بعدها .

تكن الطريق الأوحده إليها .

٤- الرجوع إلى الرسول والقرآن بدلاً من الإمام ، لأنه لا عصمة في غيرهما ، ولا معلّم سواهما ، وكل الناس يصدر منهما ، ويرجع إليهما « تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى أبداً : كتاب الله وسنتي » .

٥- الالتزام بمنهج الاعتدال في التصوف وغيره دون تجاوز لحدود الحقيقة أو خروج عليها ، أو تهاون فيها ، لأن الحق بين طرفي الإفراط والتفريط . أما الذي دعاه إلى اتخاذ هذا الموقف فهو ما ذكره الغزالي في كتابه « المنقذ من الضلال »^(١) حيث يقول :
 ١- سبب من الخائضين في علم الفلسفة .
 ٢- وسبب من الخائضين في طريق التصوف .
 ٣- وسبب من المنتسبين إلى دعوى التعليم .
 ٤- وسبب من معاملة الموسومين بالعلم فيما بين الناس .
 فلما رأيت أصناف الخلق من ضعف إيمانهم إلى هذا الحد بهذه الأسباب ، ورأيت نفسى ملبّة « أي ملزمة » بكشف هذه الشبهات .. انقذح في نفسى أن ذلك متعين في هذا الوقت محتوم »^(٢) .

أما الاتجاه الثاني : وهو الاتجاه الإيجابي البناء فيتمثل في منهجه العقلي ، النقلى الذوقى الذى نجده مسطوراً في كتبه جميعاً يؤكد عليه دائماً ، ويربط بين أجزائه برباط وثيق . وقد عالج الغزالي موضوع المعرفة على أساس عقلى نصى روحى معاً ، ويبحثها بطريقة ترضى عنها عقول الطالبين للحقيقة والمعرفة جميعاً ، حيث جمع بين وسائل المعرفة كلها : الحواس ، والعقل ، والوحى ، والذوق دون إلغاء أو إبطال لشيء منها ، وجعل لكل وسيلة من هذه الوسائل حدودها ، وميدانها ، ومحيط عملها . وهو يقرر خطأ من اعتمد على نوع واحد منها دون غيره^(٣) .

(١) المنقذ / ١٦٨ - ١٨٩ .

(٢) راجع الجواهر الغوالي : ١٢٢ ، ١٢٨ . وراجع كتابنا « التصوف بين أنصاره وخصومه » / ٢٦٦ .

(٣) راجع الجواهر الغوالي : ١٢٢ ، ١٢٨ - وراجع كتابنا « التصوف بين أنصاره وخصومه » / ٢٦٦ .

ويرى الغزالي : « أن المعارف يمكن إدراكها مرة بالذوق ، ومرة بالعلم البرهاني ، ومرة بالقبول الإيماني ، والتحقق بالبرهان علم ، وملابسة عين تلك الحالة ذوق ، والقبول من التسامح والتجربة بحسن الظن إيمان » (٢) .

ويرى أن القلب له بابان : أحدهما من خارج وهو « الحواس » ، والآخر من داخل وهو « الإلهام والنفث في الروح » فإذا أقر الإنسان بهما جميعاً لم يكن له أن يحصر العلم في التعليم ومباشرة الأسباب (٣) .

فهناك إذن نوع من العلم يأتي عن طريق مباشرة الأسباب ، وترتيب المقدمات ، وسيلته « الحواس والعقل » وآخر يأتي دون مباشرة هذه الأسباب المألوفة ، وسيلته المجاهدة ، ومحلّه « القلب »

ويرى الغزالي : أن هذا الأخير : أي العلم عن غير طريق الأسباب المألوفة وهو « العلم الذوقي » لا بد له من أمرين :

١- الشرع : لأن الذوق لا يتحقق دون شرع ، فمن لم يتشرع لم يتحقق .

٢- العقل : لقبول حقائق القلب ، والاعتصام به من طامات الشطح .

كما أنه لا بد للعقل من الشرع لأمرين أيضاً :

١- للوصول بالعقل إلى ما فوق العقل .

٢- ولتأديب العقل بالشرع ، وعصمته من الضلال والزيغ .

كذلك لا بد للشرع من العقل لأمرين كذلك :

١- معرفة أصل الشرع بالعقل (أي ما يترتب على معرفته معرفة الشرع ،

كمعرفة وجود الله تعالى وحدث العالم وكونه تعالى عالماً قادراً) .

٢- فهم ما جاء به الشرع بالعقل .

أما فائدة الذوق مع الشرع والعقل فتتمثل في أمرين :

١- إدراك حقائق الشرع بالذوق ، وهو معنى أعمق من مجرد إدراكه عن طريق اللغة أو العقل .

٢- استكمال العقل بالذوق ، لأن الذوق درجة من المعرفة فوق طور الحس

والعقل (٤) وبهذا يربط الغزالي ربطاً محكماً في منهجه بين « العقل » و « الشرع » و « الذوق » ويعتمد جميع وسائل الإدراك والمعرفة ، ويرسم للناس طريقاً يجمع فيه

(١) المنقلا من الضلال ١٧٩ .

(٢) راجع الأحياء ٨٢/١ ، ٨٤ .

(٣) راجع كتابنا « التصوف بين أنصاره وخصومه » ٢٦٥ ، ٢٦٩ .

بين العلم والعمل جميعاً .
والغزالي - المعلم والمربي - يرى من جانب آخر : أن الناس ليسوا على درجة سواء من الفهم ، والوعى ، والإدراك ، والاستعداد لقبول المعارف والعلوم ، ولذلك نراه - فى الوقت الذى يعتمد فيه جميع وسائل المعرفة - يصنف الناس حسب درجات استعدادهم لقبول هذه المعارف والعلوم ، ويرى ضرورة اختلاف المناهج بحسب درجات الاستعداد لقبولها : (١)

فهناك العامة ، والأحداث الذين تعجز فطرتهم - لعدم تخصصهم من قيود الحس - عن طلب العلم بالنظر العقلى ، والبرهان المنطقى ، فهؤلاء لا يدركون براهين العقول ، كما لا تدرك نور الشمس أبصار الخفافيش وهؤلاء تضربهم العلوم كما تضرب رياح الورد بالجعل ، وفى مثل هؤلاء يقول الشافعى :

فمن منح الجهال علماً أضاعهم ومن منع المستوجبين فقد ظلم (٢)
وهناك من تجاوز ذلك إلى الإدراك العقلى ، وهـ نور العقل كرامة لا يخص الله بها إلا الأحاد من أوليائه ، (٣)

وهؤلاء لا خوف عليهم إذا استخدموا عقولهم وتناولوا بالبحث والتحليل والتدقيق حقائق الأشياء دون تجاوز بها إلى غير ميدانها ، أو غرور بها إلى درجة الاعتداد بها دون غيرها .

وراء العقل طور آخر تفتح فيه عين أخرى يبصر بها الغيب وما سيكون فى المستقبل ، ولهذا النوع من الإدراك والمعرفة أصحابه من هؤلاء الذين طهر الله قلوبهم وأنار بصائرهم (٤) .

ويؤلف الغزالي كتبه فيخص كل نوع بطائفة منها ليطبق بذلك منهجه ، ويحقق بذلك هدفه وغايته ، وهو يضع نصب عينيه اختلاف الناس ، ودرجات استعدادهم ، ونوع الغذاء ، أو الدواء الذى يليق بكل طائفة منهم .

فنراه يضع للعوام من الناس ومن فى حكمهم كتباً ورسائل تليق بهم « كإلجام العوام عن علم الكلام » و« الرسالة القدسية » و« أيها الولد » .. وغيرها .

(١) راجع مقدمة كتابه « القسطاس المستقيم » .
(٢) الاقتصاد فى الاعتقاد ١٦ .
(٣) الاقتصاد فى الاعتقاد ١٦ .
(٤) انظر المنقذ من الضلال ١٨٠ .

ويضع للعلماء والمتكلمين كتباً تليق بعقولهم كـ « الاقتصاد في الاعتقاد » و«
المضنون به على غير أهله » .. وغيرها .

ويضع للحكماء كتباً تسموا إلى درجة عقولهم كـ « مقاصد الفلاسفة » و« تهافت
الفلاسفة » .. وغيرها .

وهو يصرح بذلك في كتابه « الأحياء »^(١) وربما كان ذلك من الأسباب التي دعت
بعض الخاطفين من الباحثين إلى تسجيل شيء من التناقض على إمامنا ، حتى زعم
الفيلسوف الأندلسي « ابن طفيل » (ت ٥٨١هـ) أن الغزالي يحل في موضع ما
يربطه في غيره ، ويكفر بأشياء في موضع ، ثم ينتحلها في موضع آخر^(٢) .
كما دعا من أحسن ظنه بالغزالي إلى الزعم بأن بعض هذه الكتب مغزوة إليه دون
أن تكون له .

ونحن لا ننكر أن يكون هناك نوع من هذه الكتب أو الرسائل ، ولكننا لا نسرف إلى
الحد الذي وصل بالبعض إلى التشكيك في كثير من كتبه ، لأنه أراد ببعضها نوعاً
من الناس غير الذي أراده بغيرها .

= المنهج الاستدلالي عند الغزالي :

يؤسس الغزالي منهجه على ما يأتي :

١- العقل : المؤسس على العلوم الأولية الضرورية المستفادة إما من الحس ، أو
التجربة ، أو غريزة العقل .

٢- الشرع : المستفاد من الكتاب والسنة ، خيراً ودليلاً .

٣- الذوق : المستفاد من الروح القدس ، والذي يقصر دونه العقل والفكر .

ويرى الغزالي « أن جوهر الإنسان في أصل فطرته قد خلق خالياً ساذجاً لا خبر
معه من عوالم الله تعالى كما قال سبحانه وتعالى : { والله أخرجكم من بطون

أمهاتكم لا تعلمون شيئاً وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة لعلكم تشكرون }^(٣)
وإنما خبره في العالم بواسطة الإدراك ، وكل إدراك خلق ليطلع به الإنسان على
عالم من الموجودات .

فأول ما خلق الله في الإنسان حاسة اللمس ليدرك بها أجناساً من الموجودات :
كالحرارة ، والرطوبة ، واليبوسة ، واللين والخشونة .. وغيرها ، ولكن اللمس قاصر

(١) إحياء علوم الدين : ٨٧ .

(٢) حى بن يقطين : ١٢ نشر جوتييه نقلاً عن د . محمد يوسف موسى « بين الدين والفلسفة » ١٩٦٠ .

(٣) التحل / ٧٨ .

عن إدراك الألوان والأصوات ، بل هي كالمعروف في حق اللمس .
ثم خلق له حاسة البصر ، ليدرك بها الألوان والأشكال ، وهو أوسع من عالم
المحسوسات .

ثم خلق له الذوق ليذوق به الطعوم والمذوقات .
ثم خلق فيه التمييز ، وهو طور آخر من أطوار وجوده ، ليدرك به أموراً زائدة على
المحسوسات لا يوجد منها شيء في عالم الحس .

ثم يترقى إلى طور آخر فيخلق له العقل ، ليدرك به الواجبات ، والجائزات ،
والمستحيلات ، وأموراً لا توجد في الأطوار التي قبله .

ووراء العقل طور آخر تتفتح فيه عين أخرى يبصر بها الغيب وأموراً أخرى .. العقل
معزول عنها كعزل قوة التمييز عن إدراك المعقولات ، وكعزل قوة الحس عن مدركات
التمييز^(١) ، هذه العين هي « البصيرة » وهي باب للقلب ينفتح على عالم الملكوت ،
وهو باب الإلهام والنفث في الروح .

وعلى ذلك فوسائل الإدراك هي :

١- الحواس : وهي التي تدرك المحسوسات كالمسموعات ، والمبصرات ، والمذوقات
وغيرها .

٢- الخيال : وهو الذي يختزن ما تورده الحواس ويؤلف بينها .

٣- العقل : وهو الذي يدرك المعاني الخارجية عن الحس والخيال .

٤- الفكر : وهو الذي يأخذ العلوم العقلية المحضة فيوقع بينها تأليفات وازدواجات ،
ويستنتج منها المعارف .

٥- الوحي : الذي تأتي به الأنبياء من الله تعالى .

٦- الذوق : الذي يختص به بعض الأولياء ، وفيه تتجلى لوائح الغيب ، وأحكام
الآخرة ، بل المعارف التي يقصر بونها العقل والفكر^(٢) .

ويرى الإمام الغزالي : أن هذه الوسائل أدوات صالحة للإدراك والمعرفة ، إلا أن
الناس حسب استعدادهم قد وقف كل جماعة منهم عند نوع واحد من الإدراك ،
زاعماً أنه الطريق الأوحى إلى المعرفة .

ويرى : أن الإقتصار على واحد منها دون الآخر يعتبر نقصاً في الاستدلال ، وجهلاً
بالمدلول عليه .

(١) انظر المنقذ من الضلال : ١٨٠ .

(٢) راجع الجواهر الفوالى : ١٢٢ ، ١٣٨ ، نقلاً عن « الفلسفة الصوفية » : ٢١٨ ، عبد القادر محمود .

ثم يقسم الغزالي العلوم غير الضرورية من حيث العلم بها إلى ثلاثة أقسام :

١- ما يعلم بدليل العقل وحده دون الشرع .

٢- ما يعلم بدليل الشرع وحده دون العقل .

٣- ما يعلم بهما معاً .^(١)

ثم يحدد موقف العقل من النقل أو الشرع ، بأن ما ورد به الشرع لا يخلو موقف العقل منه عن ثلاثة :

١- أن يحكم العقل بجوازه أو إمكانه .

٢- أن يحكم العقل باستحالته ، أو عدم إمكانه .

٣- أن يتوقف فيه العقل ، فلا يحكم بالجواز أو الاستحالة .

ففي الأول لا يخلو : إما أن تكون أدلة الشرع قطعية الثبوت والدلالة لا يتطرق إليها احتمال بوجه ما ، فحينئذ يجب التصديق بها قطعياً .

وإما أن تكون ظنية الثبوت ، أو الدلالة ، وفي هذه الحالة يكون التصديق بها ظنياً فحسب .

وفي الثاني : أي ما قضى العقل باستحالة ظاهره ، وفي هذه الحالة يجب تأويل ما ورد به الشرع لكي يتوافق مع مقتضى العقل ، لأنه لا يتصور أن يشتمل الشرع على قاطع مخالف للعقل .

ويرى الغزالي : أن ظواهر أحاديث التشبيه أكثرها غير صحيح ، والصحيح منها ليس بقاطع ، بل هو قابل للتأويل .

وفي الثالث : وهو ما توقف العقل فيه ، فلم يقض فيه باستحالة ولا جواز ، ففي هذه الحالة يجب التصديق أيضاً لأدلة السمع ، حيث يكفي في وجوب التصديق انفكاك العقل عن القضاء بالاستحالة ، وليس يشترط لوجوب الاعتقاد بالشرع ، تجويز العقل لما ورد به الشرع^(٢) .

ويلاحظ أن الغزالي هنا لم يخرج عن المنهج الأشعري الكلامي الذي يجمع بين الشرع والعقل ، ويحدد العلاقة بينهما على هذا النحو ، ولكنه بهذا المنهج المزيج من الشرع والعقل ، لا يبالغ في قيمة العقل إلى الدرجة التي وصل إليها المعتزلة والفلاسفة ، ولا يحط من قيمته إلى الدرجة التي وقف عندها الحشوية : حيث بالغ الأولون في حرية العقل وسلطته إلى الدرجة التي جعلوه فيها حاكماً على الشرع .

(١) راجع الاقتصاد في الاعتقاد : ١٧٨ ، ١٧٩ .

(٢) الإقتصاد في الإعتقاد ١٧٩ ، ١٨٠ .

وصادموا قواطع الشرع بالعقل ، وببالغ الآخرون في الحط من قيمته ، والحد من حريته إلى حد إلغاءه ووجوب الاعتقاد والإيمان بظواهر النصوص تقليداً حتى وقعوا في التشبيه والتجسيم « فميل هؤلاء إلى التفريط ، وميل أولئك إلى الإفراط ، وكلاهما بعيد عن الحزم والاحتياط ، وكلا طرفي قصد الأمور ذميم ، فالواجب المحتم في قواعد الاعتقاد هو ملازمة الاقتصاد ، والاعتماد على الأمرين دون إلغاء أو إبطال ، لأنه « لا معاندة بين الشرع المنقول ، والحق المعقول » (١) .

= أما أدلة العقل لإثبات قواعد الشرع والدفاع عنها فقد أوردها الغزالي في كتابيه : « معيار العلم » و « محك النظر » (٢) ويمكن تلخيصها في ثلاثة أنواع :

١- السبر والتقسيم :

وهو حصر الأمر في قسمين ، ثم إبطال أحدهما ، فيلزم لذلك صدق الثاني وثبوته ، كقولنا : العالم إما حادث ، وإما قديم ، ومحال أن يكون قديماً ، فيلزم لذلك أن يكون حادثاً ، فإذا أمكن إبطال كونه قديماً ، لزم أن يكون حادثاً ، وهذا اللازم هو المطلوب .

وهذا اللازم مستفاد من مقدمتين هما :

١- العالم إما حادث ، وإما قديم ، وهذا علم .

٢- ومحال أن يكون قديماً ، وهذا علم آخر .

ومن ثم تلزم النتيجة المطلوبة ، وهي : العالم حادث .

ولكن هذه النتيجة لا يمكن الحصول عليها إلا من علمين هما أصل لها ، بشرط أن ترتب هذه العلوم كما رأينا على وجه مخصوص ، وشرط مخصوص ، فإذا وقع الازدواج على شرطه أفاد علماً ثالثاً هو المطلوب .

وهذا الثالث : نسميه « دعوى » في مواجهة الخصم ، ونسميه « مطلوباً » إذا لم يكن ثم خصم ، ونسميه « فائدة » باعتبار أصلية ، لأنه مستفاد منهما ومهما أقر الخصم بالأصلين تلزمه النتيجة حتماً .

٢- ترتيب المقدمتين على وجه آخر :

كان نقول : كل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث ، وهذا أصل .

والعالم لا يخلو عن الحوادث . وهذا أصل آخر .

فيلزم منهما صحة الدعوى وهي : العالم حادث ، وهو المطلوب .

(١) الاقتصاد في الاعتقاد ٧ ، ٨ .

(٢) الاقتصاد في الاعتقاد ٢٦ التمهيد الرابع .